مكاسب تحققت للأسبوع الثاني على التوالي

«بيان»: توقعات إيجابية لأرباح الشركات المدرجة بالسوق عن فترة الربع الأول

■ المشاكل التي تعاني منها شركات الاستثمار لم تتم معالجتها

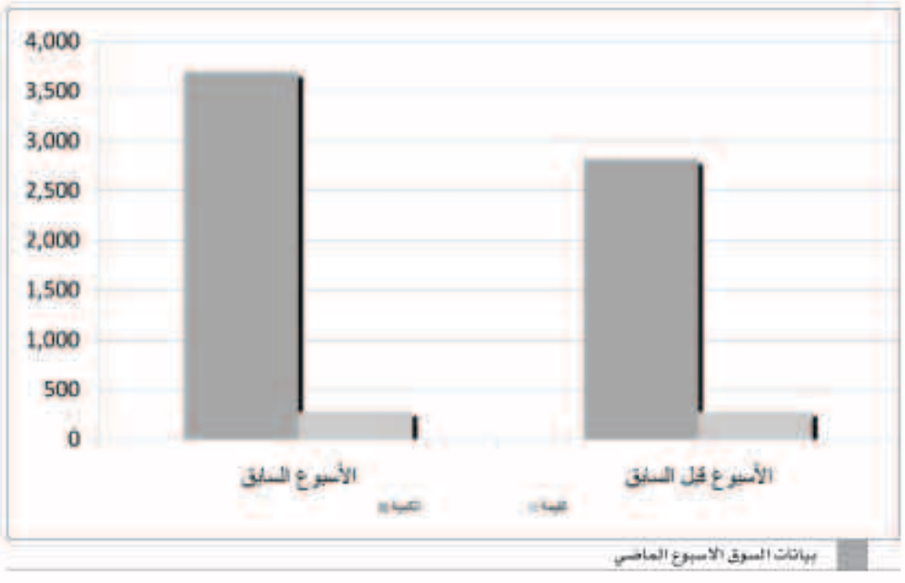

بيانات السوق الأسبوع الماضي

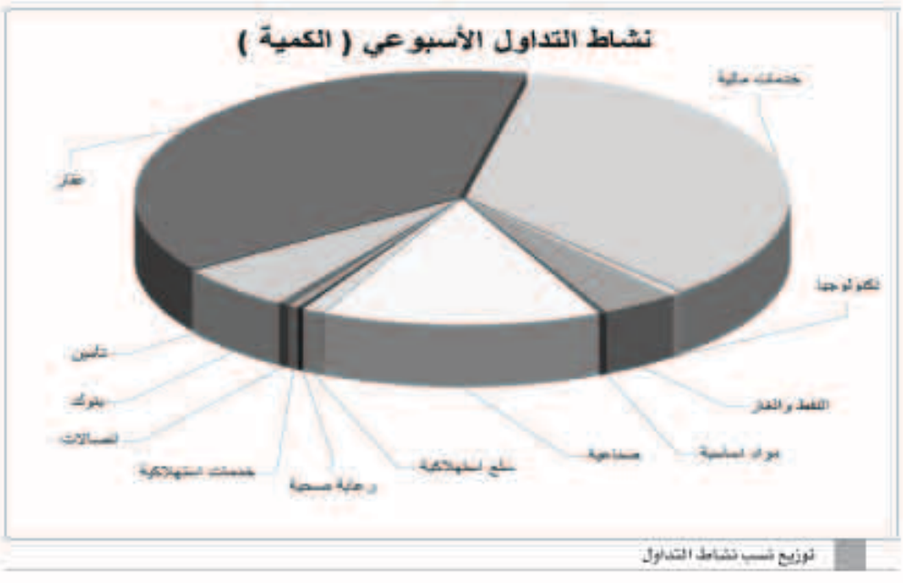

توزيع نسب نشاط التداول

■ سوق الكويت شهد عمليات جني أرباح جزئية أدت إلى حالة التذبذب

قال تقرير صادر عن «بيان للاستثمار» ان سوق الكويت للاوراق المالية واصل تسجيل المكاسب للاسبوع الثاني على التوالي، إذ استمرت عمليات الشراء، والتي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، في دعمها لمؤشرات السوق الثلاثة، ولاسيما المؤشر السعري الذي سجل ارتفاعاً جيداً مكنه من الوصول إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عامين، وذلك وسط سيطرة حالة من التفاؤل النسبي على العديد من المتداولين، في ظل بعض التوقعات الإيجابية بشان نتائج الشركات المدرجة عن فترة الربع الأول المنقضية من العام الحالي. ومضى: على الصعيد الاقتصادي، قال نائب رئيس قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي أن استمرار الإنفاق الكبير على الزيادات في الأجور والكوادر في الكويت سيتسبب في تسجيل عجز لميزانية الدولة في عام 2017، حيث ستختفي كل الفوائض وسيصبح الاقتصاد الكويتي في مفترق طرق، ولن تتوافر حينها إيرادات يمكن تجنيبها كاحتياطات للاجيال القادمة، مؤكداً أن الوضع يتطلب من الحكومة تغيير سياستها المالية والتقليل من الإنفاق الجاري، حيث انتقد بطء ردود الأفعال لصناع القرار لإخراج الاقتصاد الكويتي من تبعات الأزمة المالية العالمية، مبيناً أن المشاكل التي تعانيها شركات الاستثمار لم تتم معالجتها بشكل هيكلي. وفي ذات السياق، أكدت وكالة «كابيتال ستاندردز» في تقرير لها أن اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على احتياطيات النفط والغاز يعرض الكويت لمخاطر تقلبات سوق النفط العالمي، مضيفة أنه لا يمكن للقطاع غير النفطي أن يكتسب زخما مرة أخرى إلا إذا كان هناك زيادة في الإنفاق الحكومي الرأسمالي على البنية التحتية وعلى مشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي يتمتع بمرافق تجارية تتسم بالكفاءة، مؤكدة أن النمو في القطاع غير النفطي قد لا يتحقق إذا اقتصر تركيز إنفاق الحكومة على الاستهلاك ورواتب القطاع العام.

وتابع التقرير: واللافت للنظر، انه رغم تكرار تحذيرات صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات الاقتصادية المعتبرة للكويت بخطورة استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، ومناشدة تلك الجهات للحكومة الكويتية بتنويع مصادر الدخل وإفساح المجال للقطاع الخاص، وكذا تقليص الزيادات الكبيرة في المصروفات الجارية خاصة الرواتب والبدلات، فإن هذا التقرير يشير إلى أن خطر عجز الموازنة هو أقرب مما قد يتصوره البعض بشكل كبير، مما يحتم على الحكومة أن تأخذ هذه التحذيرات بشكل جدي، وألا يتم الاكتفاء بخطة التنمية المتعثرة، والشروع في خطة إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الكويتي، بما في ذلك من حزم الإصلاح الاقتصادية الواجبة، والتي تؤصل العمل بآليات السوق الحر والمنافسة العادلة، فضلاً عن إصلاح البيئة التشريعية المنظمة للاستثمار، وعلى رأس الأولويات الواجبة اتخاذها، زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي، ولاسيما الإنفاق على مشروعات التنمية والبنى التحتية، وإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في التنفيذ وبمشاركة أو دعم حكومي عندما يستدعي الأمر ذلك، وألا نعيد أخطاء تجارب الحكومة السابقة، كما حدث في مشروع المساكن المنخفضة التكاليف أو مشروع مستشفيات الضمان الصحي.

وقال: على صعيد أداء سوق الكويت للاوراق المالية، فقد انهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك في ظل القوى الشرائية والمضاربات التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في مختلف القطاعات سواء القيادية أو الصغيرة، ولاسيما قطاعات البنوك والعقار والخدمات المالية، الأمر الذي مكن المؤشر العام للسوق من الاقتراب بشدة من تخطي مستوى 7,000 نقطة النفسي، والوصول إلى اعلى مستوى إغلاق له منذ أكثر من عامين، وتحديداً منذ شهر يناير عام 2011، في حين وصل مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى له على الإطلاق منذ بداية العمل به في مايو الماضي.

■ النمو في القطاع غير النفطي قد لا يتحقق

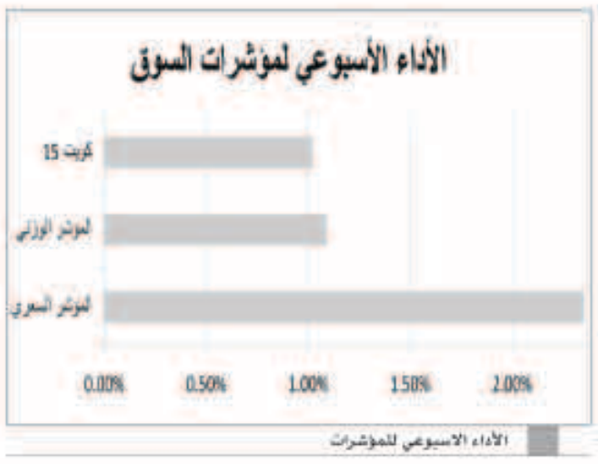

الأداء الاسبوعي للمؤشرات

■ الوضع يتطلب تغيير السياسة المالية

قطاع العقار احتل المركز الأول

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.40 مليار سهم شكلت 37.91 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.30 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 35.19 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.92 في المئة بعد أن وصلت إلى 513.18 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.99 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 84.61 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.60 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 78.09 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 38.83 مليون د.ك. شكلت 14.22 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

وجاء هذا الأداء في ظل حالة التفاؤل التي تسيطر على بعض المتداولين بخصوص نتائج الشركات المدرجة عن الربع الأول من العام الحالي، خاصة بعد الأداء الإيجابي الذي يشهده السوق منذ بداية العام، الأمر الذي أدى إلى نشاط العمليات الشرائية في السوق بشكل فاق العمليات البيعية.

وزاد: من جهة أخرى، شهد السوق عمليات جني أرباح جزئية أدت إلى تذبذب أداءه في الكثير من الأحيان، وانعكست بشكل سلبي على أداء مؤشراته الثلاثة، ولاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان سجلا تراجعاً في بعض الجلسات اليومية على إثر تلك العمليات، إلا أن نشاط العمليات الشرائية أدى بالنهاية إلى إغلاق جميع مؤشرات السوق في المنطقة الخضراء بنهاية الأسبوع.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 17.58 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 5.99 في المئة . في حين زادت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 لتصل إلى 4.41 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,977.73 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.35 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.09 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 442.66 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,053.61 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1.02 في المئة . وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع قبل الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 0.03 في المئة ليصل إلى 54.61 مليون د.ك.. في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 31.09 في المئة ، ليبلغ 737.33 مليون سهم.

وسجلت جميع قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاعين فقط. وجاء قطاع العقار في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,228.11 نقطة مسجلاً نمواً بنسبة 5.64 في المئة . تبعه قطاع الخدمات المالية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.84 في المئة بعد أن أغلق عند 1,021.24 نقطة، ثم جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة، حيث نما مؤشره بنسبة 2.20 في المئة ، مقفلاً عند 907.08 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره عند 1,015.86 نقطة مسجلاً مكاسب بلغت نسبتها 0.09 في المئة . من ناحية أخرى، أغلق مؤشر قطاع النفط والغاز مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,190.82 نقطة متراجعاً بنسبة 2.44 في المئة ، فيما سجل مؤشر قطاع التكنولوجيا انخفاضاً نسبته 0.50 في المئة مع إغلاقه عند 1,022.92 نقطة.

السيولة وراء الحركة النشطة على الأسهم الرخيصة

تقرير: تداولات البورصة صعدت بالمؤشر السعري الى أعلى مستوى إغلاق منذ عامين

الكويت - «كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص ان سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» انهى تعاملات الاسبوع الماضي على ارتفاع دفع المؤشر السعري الى تجديد اعلى مستوى اغلاق له منذ عامين.

وأوضح تقرير شركة «الأولى» للوساطة المالية ان تفاعل المستثمرين ووفرة السيولة المتداولة زاد الطلب على الأسهم الصغيرة والمتوسطة في حين جاءت التداولات على الاسهم القيادية هادئة.

وأضاف ان السوق اغلق على ارتفاع بالمؤشر الوزني بواقع 0.51 نقطة والسعري بـ26.96 نقطة ليغلق قريبا من حاجز السبع الآف نقطة في حين انخفض مؤشر «كويت 15» 3.67 نقاط.

ورجح التقرير استمرار الاتجاه الصعودي للمؤشر خلال الاسبوع الحالي بدعم من أداء الاسهم منخفضة القيمة قياسا الى هامش التحرك المأمول منها في الفترة القريبة من التداول وسط توقعات بقيادة المحافظ والصناديق والأفراد بالاستمرار في شراء كميات كبيرة من الأسهم الصغيرة.

وبين ان معظم المؤشرات تشير الى ان الأسهم منخفضة القيمة التي تتداول دون الـ100 فلس لاسيما التشغيلية منها مرشحة اكثر من السلع القيادية الى ان تكون محل اهتمام المحافظ والصناديق خلال الفترة المقبلة مبينة ان عددا من الأسهم التشغيلية الكبرى شهد خلال تعاملات الاسبوع الماضي عمليات تغيير مراكز وجني أرباح.

وأوضح التقرير ان تعاملات الأسهم القيادية على المؤشرات العامة لم تكن اخيرا مؤثرة بالقدرة المأمول منها الا انه من المتوقع ان تنشط بعض الكيانات القيادية لاسيما في قطاع البنوك والشركات اللوجستية الكبرى خلال الفترة المقبلة لقيادة السوق مرة أخرى بشكل تدريجي.

واضاف انه من غير المتوقع ان تظل القطاعات القيادية خاملة في ظل الترقب لما سيخرج عن الشركات المدرجة من نتائج أعمال للربع الأول.

وتوقع التقرير ان تستفيد الاسهم الصغيرة والمتوسطة من التوجهات نحو تعزيز الانفاق الحكومي والنمو من فروض الشركات التشغيلية وهو ما دفع أسهمها للصعود ودعم المؤشر.

ولفت الى ان عمليات التجميع على اسهم بعض المجاميع سجلت حضورا واضحا خلال الاسبوع الماضي في حين أن المضاربات كانت موجودةايضا لكنها ضمن نطاق ضيق وان كان ذلك على بعض السلع المنتقاة التي مازالت تحتفظ شركاتها بوضع مالي متين.

وقال انه على رغم ان تداولات الاسبوع الماضي لم تشهد متغيرات حقيقية تؤدي الى مزيد من دعم المؤشرات الا ان نشاط البورصة جاء مدعوما بأسهم الشركات الصغيرة في الوقت الذي تشجع فيه المستثمرون على ضخ مزيد من السيولة في سوق الاسهم والتخلي قليلا عن الحذر الواسع الذي صاحب المستثمرين خلال تعاملات العام الماضي.

وبين التقرير ان رهان المستثمرين على تحسن الارباح وتنامي الحديث الحكومي على المضي قدما في مشروعات البنية التحتية التي تأخرت بسبب خلاف طويل بين البرلمان والحكومة حسن مزاج المستثمرين خصوصا بعد ان هدأت التوترات السياسية نسبيا منذ انتخابات ديسمبر الماضي.

بقيمة 11.8 مليون دولار

«هانيويل» تطور مشروعاً لتوزيع المياه في الكويت

هانيويل تحدث شبكة المياه

أعلنت «هانيويل» أمس عن اختبارها من قبل وزارة الكهرباء والماء الكويتية لتحديث شبكة توزيع المياه التابعة للوزارة والتي تزود سكان الكويت بأكثر من 280 مليون غالون من المياه العذبة يومياً.

وستقوم «هانيويل» بنشر نظام إكسبيريون للعمليات المعرفية «PKS» عبر مجمع توزيع المياه بمنطقة الزور ليتمكن المشغلون في الموقع المركزي من التحكم بشبكة مؤلفة من ست منشآت معالجة مختلفة تقع في العارضية، وحولي، والسالمية، وجزيرة فيلكا، والعديلية وأبراج الكويت للمياه.

ويقوم نظام التحكم هذا على تقنية Distributed Server Architecture «DSA» من «هانيويل»، التي تقوم بدمج وإدارة العديد من أنظمة وغرف التحكم في نظام المياه مما يسهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف الهندسية وتحسين اداء النظام. وفي هذه المناسبة قال حمود بدر الروضان، وكيل مساعد في وزارة الكهرباء والماء الكويتية: «ترتكز إستراتيجية الاستدامة التي رسمناها للكويت على أهداف طويلة الأمد. ويعتبر تحسين شبكة توزيع المياه لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف جزءاً رئيسياً من تحقيق خطط التنمية والتطوير. وقد دفعتنا خبرة هانيويل في مجال أنظمة التحكم وإمكاناتها الداعمة لعدد من المشاريع الصناعية في الكويت إلى اختيارها كأحد موردينا الموثوقين».

من جانبه قال داريوس آدمزيك، رئيس حلول العالجة في «هانيويل»: «تعد المياه النظيفة والعذبة حاجة يومية أساسية للقاطنين في المناطق سريعة النمو في الكويت والتي تخدمها شبكة المياه هذه. وتتناسب تكنولوجيا الأتمتة الرائدة من هانيويل مع هذا التحدي بشكل مثالي، بل أنها ستتجاوز المعايير العالية للموثوقية والسلامة التي أقرتها وزارة الكهرباء والماء».

وتستخدم منصة إكسبيريون للعمليات المعرفية «PKS»، التي تعد أحد حلول المعالجة من «هانيويل»، من قبل مجموعة واسعة من البلديات ومعامل التصنيع حول العالم. ومن خلال قاعدة مثبتة تحوي أكثر من 30 الف نظام تحكم، تدعم تكنولوجيا «هانيويل» تطبيقات المهام الحساسة في مصافي التكرير، والمصانع الكيماوية، ومصانع اللب والورق، وخطوط الأنابيب ومحطات الطاقة، والمنشآت الصناعية الأخرى حول العالم.

الملتقى السعودي - السوداني يدعم زيادة الاستثمارات المشتركة

الرياض - «كونا»: أكد الملتقى السعودي السوداني الأول أمس دعمه لزيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين الشقيقين.

وقال وزير الزراعة السعودي فهد بالغنيم في افتتاح الملتقى إن هناك فرصة حقيقية للاستفادة من التجارب السابقة وتسخيرها لتطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية بين البلدين الشقيقين وتنميتها بصورة مستمرة وتقديم التوصيات للآليات والإجراءات مع استعراض وبحث فرص الاستثمار المتاحة مع مقترحات لتفعيلها.

وأشاد بالروابط الأخوية والتاريخية التي تجمع البلدين والعلاقات الاقتصادية المتطورة مشيرا إلى أن قرب السودان من المملكة جعلها ضمن أولى الدول التي يتوجه إليها المستثمرون السعوديون بفضل ما تمتلكه من موارد طبيعية خاصة اتساع الأراضي الخصبة ووفرة المياه وتعدد المناخ.

وأكد بالغنيم أن المملكة تعمل على تشجيع الاستثمار الخارجي في جميع المجالات من خلال القطاع الخاص في الدول ذات الفرص الاستثمارية الواعدة ومن بينها السودان مشيرا إلى أن ذلك يتوافق مع سياسات المملكة في دعم التعاون الدولي وتحقيق التضامن والتآزر والتعاون مع الدول الشقيقة خاصة الدول العربية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية المستدامة.

وقرر الملتقى إنشاء شركتين برأسمال 130 مليون دولار لتكون الأولى شركة قابضة برأسمال 100 مليون دولار معنية باستكشاف الفرص الاستثمارية في السودان والترويج لها والأخرى برأسمال 30 مليون دولار متخصصة في إنتاج الدواجن.

وكشف الملتقى النقاب عن بلوغ الاستثمارات السعودية في السودان 11.4 مليار دولار خلال الفترة 2000 - 2011 من بين 28 مليار دولار استقطبها السودان في ذات الفترة استثمرت جميعها في 590 مشروعا سعوديا في مختلف القطاعات الصناعية والتعدينية والزراعية لتحتل بذلك المملكة المرتبة الثانية عربيا المصدرة للاستثمارات في السودان.

صندوق النقد يعلن اعترافه بالحكومة الاتحادية في الصومال

واشنطن - «كونا»: اعلن صندوق النقد الدولي اعترافه بالحكومة الاتحادية في الصومال برئاسة رئيس البلاد حسن شيخ محمود بما يمهد الطريق لاستئناف علاقة فعالة بين الجانبين بعد انقطاع دام 22 عاما.

وقال الصندوق في بيان من مقره في واشنطن ان هذا القرار «يأتي متوافقا مع الدعم الدولي الواسع والاعتراف بالحكومة الاتحادية». واضاف «ان الاعتراف بالحكومة يسمح لصندوق النقد الدولي بتقديم الدعم الفني والمشورة للصومال في مجال السياسات العامة». واشار الى ان الصومال عضو في الصندوق منذ اغسطس من عام 1962 وقد كانت في حالة حرب اهلية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي ولم يكن فيها حكومة يستطيع الصندوق التعامل معها لكن في شهر سبتمبر 2012 تولت الحكومة الاتحادية الجديدة بقيادة الرئيس حسن شيخ محمود السلطة وقد تمتعت بدعم دولي كبير بما في ذلك من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والعديد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.